المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا

د. عطية سالم الحداد
قسم الإدارة والتخطيط التربوي/كلية التربية/جامعة سرت

أولاً: مقدمة البحث ومشكلته:

مما لاشك فيه أن الجامعة هي المؤسسة التي تتبنى المستويات الرفيعة من الثقافة البشرية فتحافظ عليها، وتضيف إليها، وتقدم إلى الطالب الذي يلتحق بها ما يجعل منه إنساناً مثقفاً، وشخصاً مرموقاً في المجتمع مهنياً، حيث تعددت التعريفات للجامعة حتى على مستوى التعريفات القاموسية وقد عرفها قاموس اكسفورد Oxford Dictionary . بأنها مؤسسة تربوية توفر التعليم وتيسر البحث في العديد من فروع المعرفة المختلفة، وتمنح الدرجات العلمية، وتركز على وظيفية العلم ودورها في خدمة المجتمع، ومعدلات التنمية الشاملة، وزيادة اعتماد الطلاب على أنفسهم في التحصيل العلمي، وتوجيهات أساتذتهم[1].

ومن البديهي في هذه الدراسة استقصاء أبرز مشكلات الجامعات في ليبيا، والصعوبات التي تواجهها، من أجل تقديم رؤية لعلاجها والتغلب عليها، فإنه من الضروري استنباط بعض منابع هذه السلبيات والصعوبات، فقد ظل الشعب الليبي محروماً من التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بوجه خاص طيلة فترات الاستعمار الإيطالي حتى استغلال ليبيا عام 1951م، وكانت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي بالنسبة إلى فئة العمر المناظرة متدنية للغاية، وجاء الاستقلال وفتحت أبواب التعليم بكافة مراحله وأنواعه أمام الشعب الليبي بعد فترة حرمان طويلة[2].

وأصبح في ليبيا الآن حوالي عشرين جامعة حكومية، أقدمها الجامعة الليبية التي أسست في بنغازي سنة 1955م، وبدأت الدراسة فيها بكلية واحدة هي كلية الآداب، وفتحت فروع لها في مدينة طرابلس، وهي كلية العلوم والزراعة عام 1962م، وفي عام 1967م ضُم إليها كلية الدراسات العليا وكلية المعلمين التي أنشئت في عام 1964م[3].

وفي سنة 1973م تم تقسيم الجامعة إلى جامعتين هي: جامعة بنغازي وجامعة طرابلس، وأنشئت جامعة النجم الساطع سنة 1980م في مدينة البريقة وتختص بتدريس العلوم التقنية وخاصة في مجالات النفط والصناعات الكيمائية والبتروكيميائية، كما افتتحت جامعة عمر المختار للعلوم الزراعية في مدينة البيضاء عام 1985م التي كانت أحدى كليات جامعة بنغازي. كما تم تأسيس جامعة العرب الطبية في بنغازي مكونة من عدة كليات منها كلية الطب البشري وكلية الأسنان.

وفي عام 1986م ألحقت تبعية كليات الطب البشري والصيدلة والطب البيطري لتشكيل جامعة طرابلس للعلوم الطبية كجامعة متخصصة في العلوم الطبية في مدينة طرابلس، وكانت الكليات هي الطب البشري، العلوم الصيدلانية، وكلية الطب البيطري، إضافة إلى ذلك فقد تم تأسيس جامعة الراية للعلوم الهندسية وتكونت من الأقسام الهندسة العامة، الالكترونية والهندسة النووية، وتم تأسيس جامعة ناصر الأممية عام 1986م في مدينة طرابلس، وتكونت من عدة أقسام في العلوم الإنسانية والتطبيقية، كما أنشئت سنة 1987م في ليبيا الجامعة المفتوحة في مدينة طرابلس .

وقد شهدت سنة 1988م إنشاء جامعة السابع من أبريل في مدينة الزاوية، وكانت كلية التربية فرع من فروع جامعة طرابلس، وفي سنة 1989م أنشأت جامعة بنغازي فرعاً لها في مدينة سرت تحت مسمى كلية الآداب والعلوم، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إلغاء جامعة الراية في عام 1990م وضمها إلى جامعة طرابلس .

وفي عام 1991م تأسست جامعة جديدة وهي جامعة الجبل الغربي وكانت نواتها كلية الاقتصاد والمحاسبة في مدينة غريان، وفي العام نفسه أنشئت جامعة التحدي كجامعة مستقلة بذاتها في مدينة سرت، وتكونت من كليات: الاقتصاد، والقانون، وكلية الآداب والتربية، وكلية الآداب في مدينة مصراتة، والهندسة الميكانيكية في مدينة هون، وكلية الهندسة الالكترونية في مدينة بني وليد، وشهدت جامعة سبها أيضا إضافات جديدة عام 1991م وزاد عدد كلياتها من كليتين إلى سبع كليات ومنها كليات التربية، والعلوم، الاقتصاد.

وفي عام 1994م تم تأسيس جامعة جديدة باسم جامعة درنة، وتكونت من كلية الاقتصاد والمحاسبة، والقانون، كما أنشئت الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية في مدينة زليتن

سنة 1995م، وتكونت من الأقسام المتخصصة في العلوم الإسلامية واللغوية، وشهدت سنة 2000م تأسيس جامعة المرقب في مدينة الخمس، وتضم كافة الكليات في مدن الخمس، وزليتن، وترهونة، وهي كلية الاقتصاد، العلوم السياسية، الآداب والعلوم، في الخمس، بالإضافة إلى فتح الكليات الأساسية في مدينة زليتن، وترهونة، ومسلاته، والقربوللي، وقصر اخيار، كما تم تأسيس جامعة مصراتة سنة 2000م،وضمت إليها كليات بني وليد سنة 2001م، وهي: كلية الآداب، كلية القانون، وأخيراً جامعة الجفرة أصبحت مستقلة عن جامعة سرت سنة 2017م وجامعة خليج السدرة انفصلت عن جامعة سرت سنة 2018م.

وقد توسعت هذه الجامعات بالنسبة لعدد الكليات والمعاهد العليا التابعة لها بشكل كبير، حتى وصل عدد الكليات والمعاهد الجامعية إلى 144 كلية ومعهد عام 2005م في مقابل 64 عام 1997م، بزيادة نسبية قدرها 5. 22%، وبما يشير إلى إن العدد الأصلي للكليات قد تضاعف بما يزيد عن المرة وثلاثة أرباع في خلال سبع وعشرين عاماً، وكان من المنطقي أن يعاني التعليم الجامعي من ضغط الجماهير لاسيما إن الإمكانات لم تتزايد بشكل يواكب الزيادة في أعداد المقبولين التي تضاعفت بمعدلات كبيرة حيث بلغت أعداد المقبولين من حملة الثانوية العامة في عام 2016/2015م حوالي 270 ألف طالب، في مقابل 58 ألف طالب عام 1998/1999م، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي 365.5%،وقد أدت زيادة أعداد الطلاب الجدد المقبولين بالجامعات إلى زيادة الأعداد بالمرحلة الجامعية الأولى، حيث زاد عددهم من حوالي 80 ألف عام 1998/1999م إلى نحو 258 ألف في عام 2016/2015م، بزيادة نسبية قدرها 426.4%، أي أنه بلغ خمسة أمثال وربع نظيره منذ حوالي ربع قرن.

وأظهرت متغيرات عالمية زادت مهمة التعليم الجامعي في مرحلته من أجل التنمية الشاملة، ولعل من أبرز هذه المتغيرات الانفجار العالمي والتكنولوجي، والأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية، والتغيرات السياسية، مثل ثورات الربيع العربي، فكانت حصيلة كل ذلك وغيره عدداً من المشكلات أو الصعوبات التي تعيق التعليم الجامعي عن أداء مهامه بشكل أكثر كفاءة، وتشير المؤشرات العالمية إلى أن أنظمة التعليم الجامعي في عديد من الدول المتقدمة

والنامية تتطلب مراجعة وتقويماً بشكل دوري من أجل دعم الايجابيات وعلاج السلبيات، وعلى الرغم من ذلك سوف تركز الدراسة الحالية بشكل أكبر على التعليم الجامعي في ليبيا. ويحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:-

1 . ما أبرز المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا .

2 . ما مدى تأثير المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي على كفاءته الإنتاجية .

3 . أسباب المشكلات والصعوبات .

ثانياً: أهداف البحث:-

يهدف البحث تحقيق عديد من الأهداف لعل من أهمها :-

1 . تحديد أبرز المشكلات والصعوبات التي تحد من كفاءة التعليم الليبي وإنتاجيته.

2 . إلقاء الضوء على أسباب هذه المشكلات والصعوبات .

3 . اشتقاق وبلورة أهم التحديات والمتغيرات العالمية والمحلية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تطوير التعليم الجامعي الليبي .

ثالثاً: أهمية البحث :-

يعد هذا البحث استجابة متواضعة لما تحرص عليه الآن أغلب دول العالم ومن أبرزها ليبيا، في محاولة إعادة تقويم نظمها التعليمية وخاصة التعليم الجامعي لجعلها أكثر ملائمة للقرن الحادي والعشرين بآماله وأهدافه المركبة.

ومن هذا انفعل الباحث بهذه الرغبة وشارك فيها بهذه الدراسة التي استندت إلى التحليل والتقويم الموضوعي لواقع التعليم الجامعي، واستشعار المستقبل القريب والبعيد ويأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة مفيدة لزيادة كفاءة التعليم الجامعي وإنتاجيته في ليبيا.

رابعاً: منهج البحث :-

يعد المنهج الوصفي من أكثر المناهج مناسبة لهذا البحث الذي يهتم بتحليل واقع التعليم الجامعي الليبي ورسم معالم تطويره، وسيعتمد جزئياً على المنهج التاريخي في بعض أجزائه لاستقصاء جذور بعض المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في العصر الحديث .

خامساً: حدود البحث:-

اقتصر البحث على التعليم الجامعي ولم يتطرق إلى التعليم غير الجامعي، وركز على التعليم الجامعي الحكومي دون الخاص، كما أنه لم يتطرق إلى الجامعة الإسلامية في البيضاء على أساس أن تلك النوعيات الأخرى تتطلب بحثاً منفرداً وربما أكثر من بحث يتكامل مع البحث الحالي .

سادساً: خطة البحث:-

يسير البحث بحكم طبيعته وأهدافه في المحاور الآتية:

1 . أبرز المشكلات والصعوبات التي تواجه الجامعات الليبية .

2 . ما مدى تأثيرها السلبي في كفاءته وإنتاجيته .

3 . أسباب هذه المشكلات والصعوبات .

وفيما يلي معالجة موجزة لكل محور من هذه المحاور .

المحور الأول: أبرز المشكلات والصعوبات.

لقد قام الباحث بتحليل عديد من الدراسات والبحوث الليبية والأجنبية عبر الفترة الزمنية (1995- 2010م)، وركزت هذه الدراسة على المشكلات والصعوبات ومن خلال نتائج هذا التحليل، ومن واقع الخبرة الميدانية في التدريس بجامعة سرت لفترة من الزمن (2007 - 2016م)، يمكن تلخيص أبرز هذه المشكلات والصعوبات في النقاط التالية:-

1 – الضغط الطلابي المتزايد على التعليم الجامعي :-

مما لاشك فيه أن الطموحات والآمال المتزايدة من إحدى الوسائل المهمة التي يحققها التعليم الجامعي في ليبيا، ولرغبة الدولة في رفع نسبة خريجي التعليم الجامعي بالقياس إلى فئة العمرية المناظرة، هذا أدى إلى تزايد الطلاب بشكل كبير الملتحقين بالتعليم الجامعي من سنة إلى أخرى، وهذا يشكل ثقل على الإمكانات البشرية والمالية التي تعاني منها الجامعات الليبية.

فإذ اتخذنا عام 1990/89م (كعام أساسي) نجد أن أعداد الطلاب المستجدين الملتحقين بالجامعات الليبية وصلت 47404 طالباً وطالبة، قفز العدد إلى 165448 طالب وطالبة عام 1999/98م، بزيادة نسبية قدرها 191%، أي انه بلغ حوالي أربعة

أمثاله في ثمانية سنوات، وهي فترة زمنية محدودة بل إن أعداد المستجدين في عام 2003/2002م قفزت إلى 126668 طالباً وطالبة في مقابل 116373 في العام السابق له مباشرة، وبما يمثل زيادة بنسبة 8.84% بين هذه السنوات بسبب ما يعرف باسم البيئة التعليمية الجديدة أو الثانويات التخصصية.

ونرصد أيضاً تزايد متدرجاً في الأعوام (2006م، 2007م، 2008م، 2009م، 2010م)، وأن الوضع أفضل من عامين 2005/2004م، حيث بلغت جملة المستجدين عن العام في 2007/2006م حوالي 189 ألف طالب وطالبة، أي حدث زيادة نسبية وقدرها 7. 1 % عن العام الأول 2004/2003م على الأقل بالنسبة لسنة الأساسي، وبلغت جملة المستجدين في العام (2009/2008م) حوالي 243 ألف طالباً وطالبة، بزيادة نسبية وقدرها 4. 1% ، وصاحب ذلك زيادة في عدد المستجدين ليصل إلى حوالي 292 ألف في العام (2010م،2011م)، بزيادة قدرها 5 .1% عن العام السابق له[4]، واستمرت الزيادة خلال العامين التالين، إلا أنه يمكن تسجيل عدة ملاحظات من أبرزها:-

1 . ضخامة هذه الأعداد الجديدة بالنسبة للإمكانات الحالية للجامعات الليبية المادية والبشرية.

2 . الآثار السلبية بالأعداد المتزايدة من المستجدين من خلال تراكمات الماضي الخاصة بهم.

3 . ضعف التخطيط السليم وحسن التنبؤ والاستعداد الجيد للأحداث المتوقعة.

وهذا الضغط يمثل ظاهرة على التعليم الجامعي في ليبيا، وتبرز المشكلة في عدم التوازن بين الإمكانات البشرية والمادية وزيادة أعداد الطلاب والنقص في أعضاء هيئة التدريس والمباني والمعامل والتجهيزات، ومن هنا تكون الآثار السلبية للضغط الطلابي على التعليم الجامعي لتصبح أكثر وضوحاً وخطورة، وربما تأكدة في الخبرة العادية ولم يفت بالتالي على الباحتين الأجانب المهتمين بالتعليم الجامعي في ليبيا أن هذا الضغط أدى إلى دعم استمرار عـدد معين من المظـاهر الضـارة في النـظام التعليمي، وهو شيوع واستمرار أساليب الحفظ والنجاح في الامتحان كان ولازال الهدف الأول الوحيد[5].

إن التوسع الكبير في التعليم الجامعي في ليبيا وزيادة عدد الجامعات نتيجة لزيادة الطلب على التعليم الجامعي، وزيادة أعداد المقبولين عاماً بعد عام من جهة، وضعف مقدار

الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لهذه الجامعات من جهة أخرى، قد أدى إلى نتائج خطيرة في كثير من الأمور ولاسيما في مستوى الأداء الأكاديمي ونوعية الدراسات والتخصصات ومستوى الخريجين.

– تمويل التعليم الجامعي بين الضغط الطلابي ومعدلات الغلاء .

مما لاشك فيه لمجانية التعليم في ليبيا بكافة مراحله يشكل مشكلة في التمويل الجامعي ومنها تزايد ارتفاع تكلفة هذه المرحلة الهامة بسبب طبيعة الدراسة بالجامعات تتطلب مزيداً من الإمكانات، فضلاً عن زيادة وقع الأزمات الاقتصادية فقد رصدت لها أموالاً مضاعفة للتعليم حتى إن نسبة ما خصص للتعليم من الميزانية العامة للدولة وصلت إلى 7. 16% عام 1999/98م،ثم قفزت إلى 7. 18% عام 2002/2001م[6].

والجديد بالذكر أن نصيب قطاع التعليم الجامعي من ميزانية التعليم وصلت 26.3% عام 2005/2004م، ثم ارتفعت النسبة إلى 6. 36% عام 2008/2007م، وبالتالي ارتفعت الميزانية المخصصة للجامعات إلى 2.9 مليار دينار عام 2012/2011م وقد أدت هذه الأموال الكبيرة المرصودة للتعليم الجامعي إلى تدارك الانخفاض الكبير الذي كان يمكن أن يحدث في تكلفة الطالب الواحد لضخامة أعداد الطلاب المستجدين بالتعليم الجامعي الحكومي، فقد أخذت تكلفة الوحدة بالأسعار الجارية في الارتفاع التدريجي من 1360ديناراً عام 1999/89م حتى بلغت 1470عام 2002/2001م،ثم واصلت ارتفاعها لتصل إلى 1560 عام 2003/2002م، ثم أخذت في الانخفاض التدريجي حيت انخفضت إلى 1336 عام 2001/2000مأي بمعدل انخفاض قدرة 7. 7% عن العام السابق، هو معدل مقبول في ضوء القفزة الكبيرة في أعداد المستجدين الناتجة عن الدفعة في الثانوية التخصصية، وانخفضت تكلفة الوحدة إلى 2563 عام 2001/2000 بمعدل انخفاض قليل قدرة 9. 1% ووصلت إلى 3160 عام 2002/2007م.

علماً أن هذه الأموال الكبيرة التي تنفقها الدولة تعد في حاجة إلى زيادة مستمرة نظـراً لارتفاع مستويات الجودة المطلوبة التي تلقى بمزيد من المتطلبات على الجامعة، والآمال المعقودة على الجامعات وخريجيها في ظل معدل العولمة والانفجار العلمي والتكنولوجي

واهتمام الجامعات بأرقى مستويات المعرفة التقنية. والجدول التالي يوضح التأثير السلبي لمعدلات الغلاء في تخفيض تكلفة الوحدة بالأسعار الجارية بعد تحويلها إلى الأسعار الثابتة .

المقارنة بين تكلفة الطالب الجامعي الواحد بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة من 2004/2003 – 2009/2008م.

السنة المالية	تكلفة الوحدة بالدينار الليبي بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	معدل الانخفاض النسبي %
2004/2003م	514	514	-
2005/2004م	617	564	7. 5
2006/2005م	818	764	8. 1
2007/2006م	998	868	10. 6
2008/2007م	1210	1120	12. 7
2009/2008م	1320	1219	14. 8

المصدر: من عمل الباحث استناداً على تقارير وزارة التعليم العالي .

ويتضح من الجدول السابق أن التزايد التدريجي عبر الزمن لمعدلات الانخفاض للأسعار الثابتة بالنسبة للأسعار الجارية من عام الآخر، ويتراوح مدى الانخفاض من عام 2002/2001م وهو العام الثاني مباشرة لعام الأساسي .

إن العرض السابق يطرح قضايا متعددة وجوب بدائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي، وكذلك ما تبذله الدولة من مخصصات مادية في ظل حاجة الجامعات لمزيد من الأموال.

ويعد البحث عن مصادر إضافية لتحويل التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا على قدر كبير من الأهمية، وتؤكد احترامنا للشعب الليبي والحكومة التي تسعى دائماً على أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة، ولكننا سوف نطرح في رؤيتي مصادر تمويل إضافية لا تتعارض مع رؤية الحكومة.

– بعض مظاهر سوء توزيع الموارد المالية :–

نظـــراً لتزايد احتياج التعليم الجامعي من التمويل، وفي ظـل ذلك يصبح القـضاء على الهدر والفاقد في الإنفاق أكثر إلحاحاً ولعل من أبرز هذه المظاهر:–

1 . ارتفاع المرتبات للموظفين الإداريين وغيرهم من الموظفين والنسبة المخصصة للأعضاء هيئة التدريس من جملة الأنفاق عن الباب الأول من الميزانية وظاهرة تضخم الإدارة بالجامعة وكلياتها مما يتطلب النظر في هيكل العمالة بها عند الحديث عن تطوير التعليم الجامعي ورفع فعاليته وزيادة جودته .

2 . قلة المخصص من الأموال لهذا الجانب المهم فضلاً عن اتجاهه إلى التناقص النسبي لاسيما بالأسعار الثابتة .

3 . ارتفاع تكلفة التغذية بالمدن الجامعية تتجاوز نصيب الطالب في المنصرف على تطوير التعليم الجامعي .

4 . المبالغة في شراء الأثاث الفاخر والسيارات وغيرها .

– بعض المشاكل المرتبطة بالمحتوى الدراسي وطرائق التدريس والوقت المناسب للتخصص.

إن البرامج الدراسية في الجامعات الليبية تشتمل على سمات معينة احتواء المناهج على مقررات دراسية تقليدية، وأسلوب المحاضرة والتقليد في التدريس، وعدم اعتماد الطالب على كتاب الأستاذ أو مذكراته لتكون وسيلة لاستيعاب المحاضرة، والاعتماد على ملخصات ينقصها العمق في أحيان كثيرة .

كما أن الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لا تزال ضئيلة، حيث تحول التدريس في الجامعات للأعداد الكبيرة إلى عمليات آلية اختفى فيها العنصر الإنشائي والتفاعل بين الأستاذ والطالب، وكذلك التركيز على الاختبارات الموضوعية كوسيلة لتقويم معارف الطلاب الخبرة المحدودة والتفكير التقاربي وضعف قدرة الطالب على الاختيار الصحيح، وغياب المعايير الدقيقة وعدم وجود مكاتب التوجيه والإرشاد المهني بالجامعات .

ومن المسلم به أن المقررات الدراسية في الكليات الجامعية تشتمل على مجموعة المقررات التي يتعين على الطالب دراستها لكي يتم تكوينه العلمي، وأن تنمي المقررات الدراسية مهارات الطلاب وتزويدهم بقدر من الثقافة العامة حيث تختص المقررات الدراسية في معظم الجامعات الليبية بالجانب الأكاديمية النظرية دون العملية، وبهذا لا يتيح أمام الطالب تنمية قدراته الإبداعية والعقلية، مما أدى إلى نقص في الكتاب الجامعي في مختلف

التخصصات في تنفيذ تلك المقررات الدراسية، حيث ترتكز في العلوم الإنسانية والاجتماعية على طرح بعض المشكلات والقضايا في شكلها النظري الصرف مثل التصحر والتلوث وسوء استغلال الموارد الطبيعية، بحيث لا يساعد الخريج على رسم خطط ووضع برامج لإيجاد الحلول لمثل هذه القضايا مع أن المناهج التقليدية لا تتماشى مع معطيات العصر الحالي ولا تواكب الحياة العصرية والمستويات المعيارية، إضافة أنها تعاني من الحشو والتكرار والجمود وضعف الارتباط بالواقع المعاش وعدم الملائمة مع مناهج التعليم في مرحلة التعليم الجامعي .

كما إن بعض المناهج الدراسية مرتبطة بثقافات أجنبية حيث تبتعد عن المجتمع ولا يرتبط بمشكلاته أو خططه أو منجزاته، ويفتقد لخصائص المنهج العلمي وترابط ليس داخل الجامعة فحسب بل داخل الكلية الواحدة .

أما فيما يتعلق بطرق التدريس، تشير بعض الدراسات والتقارير إلى غلبة أسلوب المحاضرة والتلقين في التدريس على الرغم من عيوبه، هذا فضلاً عن اعتماد الطالب على كتاب الأستاذ أو مذكراته لتكون وسيلة لاستيعاب المحاضرة، وهي ملخصات من إعداد أستاذ المادة في أحيان كثيرة. وتشير الدراسات أيضاً إلى ندرة فرص التدريب العملي الجيد، حلقات المناقشة، وقاعات البحث والتعليم الذاتي self-learning، كما أن الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لا تزال ضئيلة، وقد تحول التدريس في جامعات الأعداد الكبيرة بصفة خاصة إلى عمليات آلية اختفى منها العنصر الإنساني، والتفاعل بين الأستاذ والطالب، كما برز أسلوب المحاضرة أيضا في الدروس العلمية رغم قلتها.

– أماكن الدراسة والمعامل والمكتبات .

يعاني الكثير من المعامل نقص الأجهزة الحديثة، في حين أن الطلاب ينتقلون بين أكثر من كلية لحضور الدروس العملية لعدم وجود معامل بكلياتهم مما يشتت جهود الطالب، وتفتقر المكتبات الموجودة إلى كثير من المراجع الحديثة العربية والأجنبية وإلى استخدام التكنولوجيا في إدارة المكتبة وخاصة البحث عن المراجع أو المادة العلمية بشكل عام، والتنظيم في بحوث التخرج التي أصبحت كلعبة بين الطلاب والأساتذة وعبارة عن استكمال المطلوب لتخرج دون فائدة تذكر .

في حين تأخذ البحوث من كلية إلى كلية وتعددت المناقشة في البحث الواحد وهذا عيب على الطالب والأساتذة ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك والطالب في جميع الكليات غير قادر على استخراج أو تصنيف المراجع والبحوث العلمية .

– الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل :–

مما لا شك فيه أن ضعف مستوى الخريج خاصة في التخصصات التطبيقية وعلى الأخص التكنولوجية منها والفائض الكبير من الخريجين في بعض التخصصات كما حدث في كلية التربية سرت مثل أغلب التخصصات التجارية مثل التخطيط التربوي والإدارة التعليمية وكذلك علم الاجتماع بكلية الآداب وخريجي الحقوق وغيرها. في حين هناك ندرة من الخريجين الأكفاء في التخصصات الالكترونية الكمبيوترية الدقيقة والفيزياء .

– مشكلة بطالة خريجي الجامعة :–

تأكيداً لخطورة ضعف العلاقة بين سياسة التعليم الجامعي والخطط التنموية في المجتمع، التي نراها أحد الأسباب الجوهرية لمشكلة البطالة ، حيث تعد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل أحد هذه الأسباب وتفاقم مشكلة البطالة بين خريجي الكليات هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بطبيعة نحو الاقتصاد الليبي في هذا الوقت الحاضر وما يعانيه من مشكلة اقتصادية وتأثيرها على الطالب والجامعة في نفس الوقت[7].

ومدى اتساق النمو بين قطاعاته المختلفة فضلاً عن الدولة التي تبذله للاعتماد على العمالة الوافدة، وغير ذلك من الأسباب التي يرجع بعضها إلى النظام التعليمي إلى عوامل خارجه عن النظام نفسه .

أن مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات تعد أحسن حالاً من مثيلتها بين خريجي التعليم المتوسط الفني والتخصصي، إلا أن نسبة البطالة في السنوات الأخيرة بلغت حوالي 11% في عام 2007م، في مقابل 60% من خريجي التعليم الثانوي الفني .

هذا يدعو إلى سرعة اتخاذ التدابير لعلاج هذه المشكلة من خلال إحداث التطوير داخل النظام التعليمي الليبي، أو النظام الاقتصادي تحقيقاً من هذه المشكلة ذات الآثار السلبية المتعددة اقتصادياً، واجتماعياً، ونفسياً.

– أعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين (بين الوفرة والندرة ومشاكل الجودة):–

تختلف أهداف الجامعة ويتباين دورها من مجتمع لآخر تبعاً لفلسفة وبيئة المجتمعات، وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة قاسماً مشتركاً في الأهداف والوظائف بين أغلب الجامعات يكاد يكون متفقاً عليه في أدبيات التربية، وتسعى الجامعات لتحقيقه مهما كان المجتمع الذي تعمل فيه، ويتمثل في ما يجب أن تقوم به الجامعة من تعليم وبحث علمي وخدمة المجتمع، وتعد وظيفة التدريس من الوظائف الأساسية للجامعات.

يشكل أعضاء هيئة التدريس محور العملية التعليمية وحجر الزاوية في التعليم الجامعي، وتشير الإحصائيات إلى أنها تدور في حدود غير معقولة خلال العام الدراسي 2003/2002م من 6214 إلى 13989 عام 2008/2007م وبلغت نسبة الزيادة في عدد أعضاء هيئة التدريس في السنوات الخمس 125% .

حيث تخفي تباينات شاسعة جداً على مستوى الكليات والجامعات على مستوى ليبيا، ولا نعتقد أن تكفل الحد الأدنى من التفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس سواء داخل قاعات المحاضرات المكدسة بالطلبة والتي تصل أحياناً إلى 160 طالباً في المدرج الواحد، أو بين هؤلاء الطلبة وأساتذتهم خارج المحاضرات حيث يصعب الحديث عن الساعات المكتبية التي تختفي بين الحين والآخر إلا في العبء الدراسي لعضو هيئة التدريس، وهناك لا توجد هذه الساعات أصلاً لمناقشة الأستاذ طلابه في الأمور التي يصعب مناقشتها في المحاضرات، ولا نعتقد أيضاً في مثل تلك الحالات يتم التلاحم الفعال بين الأستاذ والطالب في أنشطة متنوعة خارج المقرر الدراسي تعد مهمة في الحياة الطلابية الجامعية[8].

وبالإضافة إلى التباين الكمي، هناك أمور تتعلق بمستوى إعداد أعضاء هيئة التدريس ونظم ترقيتهم، وتعيناتهم، واختيارهم حسب معيار الجودة وانتقاء المعيدين والمدرسين المساعدين، ونظام البعثات الداخلية والخارجية، وغير ذلك من الأمور التي تتطلب مراجعة القوانين واللوائح بشكل دوري وزيادة كفاءتها، وأخيرا نشيد هنا أيضاً بالموضوعية ما حدث في وزارة التعليم وما صدر عن وزير التعليم بشأن البعثات والجامعات وغيرها من القرارات الصادرة عنه سنة 2017م، وأخيرا الفضل والشكر والتقدير له.

– بعض المشكلات المرتبطة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة:

تضاعفت أهمية خدمة المجتمع وتنمية البيئة في الآونة الأخيرة، ونرى أن ينشأ وظيفة وكيل في كل كلية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك نائب لرئيس الجامعة، الأمر الذي يتطلب مسحاً دقيقاً لحاجات المجتمع المحلي، وتعريف أبرز احتياجاته ومشكلاته، ثم تعمل الجامعة على النهوض به على أسس علمية سليمة.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

1–انحصار أعداد أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات التي حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى، مما يضعف المستوى العام لقدراتهم ويحجبهم عن التعرض والاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة ويحد من التطوير في قدراتهم .

2–ضعف احتواء المكتبات للكتب الحديثة والدوريات المتنوعة والمتخصصة .

3–عدم تفرغ معظم أعضاء هيئة التدريس للعمل الجامعي وانصرافهم عن العمل البحثي إلا لأغراض الترقية.

4–الخلل الواضح في هياكل وظائف أعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة وغياب المناخ العلمي، ونقص التمويل الكافي للجامعات، وقلة الحوافز، ضعف الوعي العلمي لديهم .

– بعض المشكلات المرتبطة بالبحث العلمي في الجامعات الليبية :–

البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث لمواجهة ظاهرة معينة بهدف وصفها وتفسيرها والتنبؤ بها وضبطها والوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على الظواهر المختلفة.

ويعد البحث في أي مجتمع من الأسباب الهامة للتقدم العلمي والتنمية لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والصناعية والزراعية كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات .

وقد زاد في أهمية البحث العلمي تصاعد هذه المتغيرات العالمية وخاصة الثورة العلمية والتكنولوجيا التي ترتكز أساساً على المعلومات وإبداعات العقل الإنساني ويشغل البحث العلمي في الوقت الحاضر قدراً كبيراً من وقت وجهد أساتذة الجامعات وذلك لأن سمعة ومكانة هيئة التدريس العلمية أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالبحث والنشر والتأليف في

الوقت ذاته أصبح البحث العلمي عاملاً حاسماً في النمو المهني والتقدم الوظيفي لأساتذة الجامعات في جميع أنظمة التعليم العالي[9].

وتشكل مؤسسات التعليم العالي أهم المراكز العلمية التي تناط بها مهمة البحث العلمي، وقد مارست الجامعات الليبية عدة مستويات أو أنواع من أبرزها البحوث التي تؤدي بصاحبها إلى الحصول على درجة علمية (ماجستير أو الدكتوراه) وبحوث أعضاء هيئة التدريس التي ينجزونها في أطار الخطط البحثية للأقسام الأكاديمية التي ينتمون إليها أو بمبادراتهم الذاتية .

وعلى الرغم من الإيجابيات المتعددة للبحث العلمي في الجامعات الليبية فهناك العديد من السلبيات التي وجهت إليها تعرفها وفق عدد من الدراسات على النحو التالي:-

1 . ضعف ميزانيات الجامعات الليبية الخاصة بالبحوث ومشكلات القطاعات التعليمية والاقتصادية.

2 . عدم اشتراك الخبراء والفنيين وأعضاء هيئة التدريس في مواقع العمل في المجتمع في إلغاء بعض الدروس التطبيقية وفي المجالس العلمية لنقل خبراتهم وتجاربهم وعدم فتح المجال أمام الطلاب الجامعات للتدريب الميداني .

3 . انفصال البحث العلمي عن العمل التطبيقي وضعف حل المشاكل الملحة وإحداث التطور الشامل تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

4 . إن معظم الدراسات والبحوث أجريت من أجل نيل الدرجة العلمية وينطبق بشكل أساسي على معظم الباحثين بما في ذلك بحوث أعضاء هيئة التدريس الخاصة بالترقيات إلى درجة أستاذ مساعد وأستاذ مشارك .

وأخيراً هناك ضعف الصلة بين الجامعة والمجتمع على الرغم من إن الجامعة أنشئت أساساً من أجل المجتمع لأنها تساهم في القيام بالدورات التدريبية والندوات، كما تحرص العديد من الجامعات الليبية على عقد ورش العمل وفقا لحاجات المجتمع المحلي، حيث تبرز أهم الاحتياجات والمشكلات التي تواجه المجتمع و تعمل الجامعة على النهوض به على أسس علمية سليمة .

وهذه بعض التوصيات التي توصل إليها البحث، ومنها ما يلي:

1- المشكلات والصعوبات التي تنشد حلول جذرياً لها أو التحقيق من آثارها على أقل التقدير.

2- وجوب التفاعل بين التعليم الجامعي الليبي وعديد من التحديات والمتغيرات المحلية والعالمية التي فرضت نفسها على أغلب نواحي الحياة .

3- وجوب الاستثمار الأمثل للفرص والإمكانيات المتاحة لتطوير التعليم الجامعي في ليبيا.

4- دراسة إمكانات الدمج والتكامل بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة، حتى لو وجدت هذه الأقسام المتناظرة في مدن مختلفة تابعة للجامعة نفسها، ويكون الوضع أكثر حتمية في حالة الأقسام المتناظرة في المدينة الواحدة (بل الحرم الجامعي الواحد).

وانطلاقاً من المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا وانطلاقاً من التحديات العالمية والمحلية التي تواجه هذه المرحلة المهمة من التعليم، وانطلاقاً من تفاقم الآمال المعقودة على التعليم الجامعي فإننا نطرح معالم خطة التطوير على النحو التالي:-

أ- تطوير الثانوية العامة وتتطلب الطموحات العديد من المتطلبات من أبرزها :-

1- مقررات دراسية خالية من الحشو بعيدة عن الكم .

2- معلم متدرب على أن يكون ميسراً لتعليم وليس ملقناً للعلم .

3- امتحانات تقيس المستويات للأعلى من مجرد الحفظ والاستفادة.

ب- الأهداف المنشودة من الجامعة:- وجوب تحقيق التوازن بين جميع أهداف الجامعة الليبية تركز على إعداد الأخصائية وأعداد القوى العاملة التي قد يحتاج إليها المجتمع وقد يكون في غنى عنها

ج- سياسات القبول في الجامعات الليبية، جعلت من أداء الطلاب في الثانوية العامة أو ما يعادلها المعيار المصيري للقبول. حيث نوصي بأن تراعي سياسيات قبول الطلاب بالجامعة وتوزيعها على الكليات والتخصصات المختلفة عدة معايير مجتمعة بدلا من معيار واحد.

1- التفكير في زيادة المنحة الدراسية، يجب زيادة حجم القرض الذي يحصل عليه الطالب بحيث يغطي رسوم ونفقات المعيشة والدراسة، مما يفتح الباب أمام غير المستفيدين من التعليم المجاني لاستكمال تعليمهم الجامعي، على أن تسدد هذه القروض فيما بعد التخرج.

2- قبول نسبة من الطلاب خريجي الثانوية العامة بالتعليم الجامعي أقل قليلاً من الحد الأدنى الذي يحدده مكتب التنسيق، في مقابل دفعهم رسوم دراسية تخصص لتحسين جودة العملية التعليمية.

كما نوصي بشكل خاص بتقويم أداء جميع الوحدات ذات الطابع الخاص بكل جامعة، لمعرفة إيجابياتها والصعوبات التي تواجهها، ثم التخطيط لدعم الايجابيات وعلاج الصعوبات والمشكلات، بحيث يمكن أن تدر هذه الوحدات دخلاً إضافياً للجامعة، فضلاً عن دورها في تنمية البيئة، فورش التجارة، الورش الصناعية، المطابع، الاستراحات، المراكز الطبية، معامل التحاليل، مراكز اللغات، ووحدات الاستشارات البيئية، ومراكز الحاسب الآلي، والمزارع بأنواعها، وغير ذلك.

وأخيرا، أن تنشر كل جامعة سنوياً جهد كل وحدة وما أنجزته للجامعة وخارجها، وخطط التطوير المستقبلي. وأن تتناول الجامعات الليبية خبراتها في هذا المجال لتعميم الدروس المستفادة، ويفضل عقد مؤتمر وطني دولي لهذا الشأن.

د– التركيز على التعلم أكثر من التعليم: نحن بحاجة إلى "إنسان المستقبل" قادر على مواجهة التغير والتعامل مع المجهول، يستطيع إن يتعاون مع غيره من الأفراد و الجامعات، يتميز بعقلية علمية ناقدة، له ذاتيته المنفردة، يثق بنفسه وبقدرته على صناعة مستقبله.

ولتكوين هذا الإنسان نحتاج إلى نوعية جديدة من التربية والتعليم .

- تربية توقعيه: تستطيع أن تحسب المتغيرات والاستعداد لها والتعامل معها بكفاءة وايجابية.
- تربية تعاونية: تعود الإنسان التعاون والتعامل مع الآخرين بعقل موضوعي وبروح المحبة والتسامح.
- تربية ناقدة: ترفض الاستسلام للمعارف السائدة من قبل والتحقق منها واختبارها بوسائل متعددة ومستمرة أيضا.

هـ– التكامل بين الأعداد الشامل المتخصص لطالب الجامعة:

الإعداد الشمولي التكاملي يقيد في دعم شخصية الطالب ويجعله أقدر على التمييز بين الفكر والمعلم وغيره من الأفكار الصالحة التي زادت مصادرها اليوم، وسوف تزداد أكثر

من المستقبل، ومن هذا لا بديل عن تكوين شخصية ملحة بالعلم الذي يدمج (الثقافة العلمية مع الإنسانية في كليات واحدة) .

كما نوصي بالإفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال الأنماط الهيكل الجديد للتعليم العالي مع إدراكنا لوجود بعض التداخل والترابط ومنها :-

- الجامعات المفتوحة: وهي نظام يهدف إلى فتح أبواب التعليم الجامعي للطلاب، دون التقيد بشروط السن أو المؤهل، أو مواصلة الدراسة بانتظام داخل الجامعة، وهي تستخدم أساليب التعلم و التعليم عن بعد، وتعطي درجات جامعية مثال الجامعات المفتوحة في بريطانيا.
- الجامعات الشاملة: وتقوم على أساس تجميع معاهد أكاديمية داخل مؤسسة واحدة، وتقدم برامج قصيرة وأخرى طويلة في المؤسسة ذاتها، وربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع وعمليات الإنتاج.
- الجامعات دون جدران: وتقوم على أساس الإذاعة المسموعة والمرئية وأساليب أخرى للتعلم عن بعد Distance Learning دون الارتباط لحضور المحاضرات التقليدية، مع متابعة دراسة الطالب وإرشاده وتقويم عمله على يد أخصائيين بالجامعة. وتعد الولايات المتحدة من ابرز الدول التي تتبنى هذا النوع من الجامعات.
- التعليم الجامعي التعاوني: ويقوم على أساس الربط والمزج المتبادل بين الدراسة والعمل بين مؤسسات الإنتاج ويحقق أهدافا متعددة. ويلقى هذا الاتجاه رواجاً في كثير من البلاد أبرزها روسيا.
- الجامعات التخيلية القائمة على استخدام الانترنت: وتعتمد هذه الجامعات على الاستخدام المكثف للإنترنت Internet في عمليات التعليم ومن هنا يطلق عليها الجامعات الاعتبارية أو التخيلية.

و- الجامعات بوصفها مكاتب استشارية ومراكز إنتاج:

تمتلك الجامعات مستشفيات تعليمية ومـزارع وغيرها من المراكــز التي يمكن أن تستغل

بوصفها مراكز إنتاج متقدم، توظف في الجامعة معطيات العلم الحديث في العلوم التطبيقية ، لتطوير الإنتاج الزراعي بأنواعه المختلفة، وتدخل مجال الصناعة بالتدريج مستغلة إمكانياتها البشرية المتميزة في هذا الشأن .

ز– بعض مجالات ترشيد الاستهلاك داخل الجامعة وبعض المصادر الاجتماعية للتمويل: على الرغم من احتياج الجامعة المتزايد للتمويل المتكامل تزايد الأعداد المقبولة ومتطلبات البحث العلمي، فإنه من المهم العمل على استغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة لدى الجامعة.

ح– الجامعة وتقويم الأداء الجامعي وتنمية أعضاء هيئة التدريس :

نأمل في هذا الشأن تعديل اللائحة501 من اللائحة التقليدية للأعضاء هيئة التدريس، حيث تتطلب إنشاء مركز لكل جامعة لتنمية أعضاء هيئة التدريس، أو يمكن جعله ملحقا بمركز تقويم الأداء الجامعي حيث تقترح إنشاؤه هذه الدراسة .

ط– دعم البحث العلمي من أجل تراكمية العلم ، وخدمة العملية التعليمية، وخدمة المجتمع، وتنمية البيئية .

نؤكد هذا أن الطريق السليم لخدمة المجتمع وتنمية البيئة هو من خلال دعم أنشطة البحث العلمي، لتحديد احتياجات المجتمع المحلي وقطاعات الإنتاج والخدمات والتخطيط لمقابلتها من خلال الإمكانات الجامعية المتعددة ، فالبداية السليمة هي تقدير الاحتياجات ثم التخطيط هذه الاحتياجات .

الهوامش والتعليقات:

1- زكي بدوي، (1980م) معجم مصلحات التربية والتعليم، دار الفكر العربي، القاهرة، ص124 .

2- امحمد عمر امحمد عيسى، (2016م) التعليم الجامعي العام في ليبيا واقعه وسبل تطويره في ضوء المتغيرات الخارجية والداخلية، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، ص131 .

3- المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني، (1958م)، مصلحة الإحصاء، التعداد العام لسكان ليبيا لسنة 1954م، النتائج النهائية، المطبعة الحكومية بولاية طرابلس الغرب، طرابلس، ص14 .

4- امحمد عمر امحمد عيسى، مرجع سابق، ص98 .

5- فهمي امحمد سيف الدين، (1993م)، سبل التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في دولة الخليج العربية، والواقع وسبل التطوير، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص156 .

6- أحمد النفيش، وآخرون (1998م)، التعليم العالي في ليبيا دراسة مقارنة، الهيئة القومية البحث العلمي، طرابلس، الطبعة الأولى، ص198 .

7- جلال آمين، (1999م)، العولمة والتنمية العربية، 1798م- 1998م، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ص228 .

8- عقيل حسين عقيل واخرون، (1989م)، دراسة مستوى التحصيل العلمي لطلبة وطالبات التعليم المتوسط ببلدية طرابلس، الشركة العامة للورق والصناعة، طرابلس، ص298 .

9- عبد الرحمن العيسوي، (1975م) تطوير التعليم الجامعي العربي دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص86 .

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- عيسى، امحمد عمر امحمد، (2016م) **التعليم الجامعي العام في ليبيا واقعه وسبل تطويره في ضوء المتغيرات الخارجية والداخلية**، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان .

2- المختار، محمد المدني، (2006م) **سياسة القبول بالجامعات الليبية، دراسة تحليلية تقويمية**، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الإسكندرية .

3-أمنيته، عبير إبراهيم، (1995م) **أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على تنفيذ وأداء سياسات التعليم العالي ليبيا، دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب بجامعة بنغازي 1980 – 1994م**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي .

4- آمين، جلال، (1999م)، **العولمة والتنمية العربية، 1798م– 1998م**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان.

5-بدوي، زكي (1980م) **معجم مصلحات التربية والتعليم**، دار الفكر العربي، القاهرة.

6- فهمي امحمد سيف الدين، (1993م)، **سبل التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في دولة الخليج العربية، والواقع وسبل التطوير**، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج .

7- النفيش، أحمد، وآخرون (1998م) **التعليم العالي في ليبيا دراسة مقارنة**، الهيئة القومية البحث العلمي، طرابلس، الطبعة الأولى .

5- الفائدي، محجوب عطية، (2000م)، **التفسير الاجتماعي**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، الطبعة الأولى .

6- العيسوي، عبدا لرحمن،(1975م) **تطوير التعليم الجامعي العربي دراسة مقارنة**، منشأة المعارف، الإسكندرية .

7- عقيل حسين عقيل واخرون، (1989م) **دراسة مستوى التحصيل العلمي لطلبة وطالبات التعليم المتوسط ببلدية طرابلس**، الشركة العامة للورق والصناعة، طرابلس .

– القوانين والقرارات والتقارير والإحصاءات الرسمية .

1 . الحكومة الليبية الانتقالية، رئاسة مجلس الوزراء (2012م)، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 168 لسنة 2012م، بشأن إعادة تسمية بعض الجامعات الليبية، ديوان رئاسة الوزراء، طرابلس 2012/4/9م .

2 . المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد الوطني، (1958م) مصلحة الإحصاء، التعداد العام لسكان، ليبيا لسنة 1954م، النتائج النهائية، المطبعة الحكومية بولاية طرابلس الغرب، طرابلس .

3 . المملكة الليبية المتحدة، (1956م) مرسوم ملكي بإنشاء الجامعة الليبية، الجريدة الرسمية، العدد 1، السنة السادسة، أول يناير .

4 . منظمة العمل العربية، (1989م) تقرير حول مؤتمر العمل العربي منظمة العمل العربية أفاق مستقبلية في ظل المتغيرات والتحديات ، مكتب العمل العربي، القاهرة .

5 . وزارة التعليم العالي "تقارير اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي " مقدمة إلي المؤتمر القومي للتعليم العالي، المنعقد في مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات، (13–14 فبراير2000م).

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1- Arab sheibani, Gholamreza, ”Educational Choice and Achievement :The case of Secondary Schools in the Arab Republic of Egypt “ ,**HigherEducation**, Vol .17,No .6, 1988.

2- Shann, Mary H., ’’The Reform of Higher Education in Egypt’’ ,**HigherEducation**, V.24,No.2, September 1992.

3- Ministry of Higher Education (MHE) (Egypt), Supreme Council of Universities (SCU), **Higher Education EnhancementProgram: International Symposium**, June 24, 1999,Vol. 2, Cairo: MHE/SCU,1999.